

Distr.
LIMITED

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية



E/ESCWA/STAT/2001/WG.2/CP.5
31 May 2001
ORIGINAL: ARABIC

لغربي آسيا (إسكوا)



ورشة العمل الإقليمية الثالثة حول احصاءات
النوع الاجتماعي في البلدان العربية
تونس، ٥-٧ حزيران/يونيو ٢٠٠١

ورقة قُطرية جمهورية مصر العربية

إعداد
غادة مصطفى عبد الله

ملاحظة: طبعت هذه الوثيقة بالشكل الذي قدمت به ودون تحرير رسمي. والآراء الواردة فيها هي آراء المؤلفة، ولا تمثل بالضرورة رأي اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا).

نظرا للاهتمام المتزايد بالمرأة من قبل المنظمات الدولية والاقليمية وكذا نتائج المؤتمرات العالمية مثل مؤتمر نيروبي للمرأة وخطة العمل العربية للنهوض بالمرأة العربية حتى سنة ٢٠٠٥ والمؤتمر العالمي الرابع للمرأة الذى عقد فى بكين عام ١٩٩٥ والذى اكد ضرورة انتاج ونشر بيانات ومعلومات عن النوع بكل التفاصيل المختلفة بغية استخدامها فى التخطيط والتقييم ومهدف ابراز القضايا والمسائل المتعلقة بالمرأة والرجل فى المجتمع، فقد قامت اللجنة الاقتصادية لغربى آسيا (الاسكوا ESCWA) بنشاط موسع فى هذا المجال وقد نجحت فى عقد عدة اتفاقيات مع ثمانى دول عربية وكانت مصر من أوائل الدول العربية المشاركة بشأن تطوير برامج وطنيه للإحصاءات المصنفة حسب النوع فى تخدم مستخدمى البيانات فى عمليه التخطيط لخدمة قضايا النوع فى هذه الدول .

١- قضايا النوع الاجتماعى والاهتمامات التى حددت فى إطار التقرير الذى اعد للمشاركة

باجتماع بكين بعد خمس سنوات :

- مواجهه الآثار السلبية لسياسات الاصلاح الهيكلى والعمولة على المرأة عموما ، وعلى المرأة فى الدول النامية خاصة .
 - اهمية دور المرأة فى صنع السلام وحفظ السلام .
 - ان تمكين المرأة وتمكين المجتمع وجهان لعملة واحدة .
 - اختلاف الثقافات بين الدول عنصرا هاما يجب اخذه فى الاعتبار عند رسم السياسات وتحديد الاولويات .
 - تمكين المرأة من ملكية الارض .
 - ضرورة التغلب على الفقر عامة ، وعلى فقر المرأة خاصة .
 - ضرورة معالجة مشكلة ندرة الموارد ومحدوديتها وذلك بتأسيس الاليات التى تدير تلك الموارد وتؤكد على استمراريتها .
 - ان العنف بجميع اشكاله ومستوياته عقبه رئيسية للإنجازات التى تمت فى مساواة النوع والتنمية والسلام .
 - اهمية تنمية وتبادل الخبرات بين الدول خاصة فيما يتعلق بتضمين النوع .
 - إنشاء الإحصاءات النوعية وخلق قاعدة بيانات ومؤشرات النوع الاجتماعى ضرورة مسبقه لتحليل الموقف وصياغة السياسات والتنفيذ .
 - أهمية تمكين المرأة على مستوى القاعدة من خلال : الأمن الاجتماعى وشبكات الامان والاصلاح الإقتصادى (ذو الوجه الإنسانى) وبرامج للقضاء على الفقر .
 - تمكين المرأة فى التعليم والتدريب والصحة ، الخ (فى ١٢ مجال من الإهتمامات) عملية مستمرة ويجب العمل على تنميتها .
 - يعتبر دعم الحكومات والتعهدات التى تتخذها هامة ولكن الاهم هو تنفيذ تلك التعهدات .
- ويمكن التركيز على أهم قضايا المرأة المصريه والتي يمكن تلخيصها فيما يلى :
١. انخفاض مستوى الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمرأة واتساع الفجوة النوعية. اظهرت دراسة الفجوة النوعية بين الرجال والنساء فى مصر فى مجالات التعليم، الصحة، العمل، والمشاركة فى الحياه العامه

والسياسية اتساع هذه الفجوة في بعض المجالات مما يشير الى انخفاض الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمرأة والتي من شأنها ان تعوق مشاركة المرأة في التنمية فالارتقاء بخصائص المرأة ابتداء من محور امية المرأة والأرتفاع بمستويات تعليمها وزيادة مشاركتها في الحياة الاقتصادية ورفع سن الزواج يمكنها من مشاركة الرجل بصورة اكثر فاعليه لتحقيق النمو والتقدم الاقتصادي والاجتماعية.

٢. نظره المجتمع الى المرأة والتي تضعها بالدرجة الأولى في إطار ربه البيت ومربيه للأطفال فقط

تعانى المرأة المصرية مما يسمى بالقولبة وهذا يعنى إن المجتمع يضع المرأة المصرية في قالب خاص وهو المنزل كما يحرص دورها في تربية الاولاد ورعاية شئون الاسرة وهو ما نلاحظه في اغلب التمثيلات الاذاعية والتليفزيونية وفي أغلب البرامج التليفزيونية حتى في المناهج التعليمية لذلك فمن الواجب تغير شكل الفتاه والمرأة في الكتب المدرسية وايضا في وسائل الاعلام المختلفة سواء المرئية او المسموعة او المقرؤه حتى يكون شكل المرأة في وسائل الاعلام في صورة يجتري بها تشجع الفتيات الصغيرات على ان يكن في المستقبل صورة للمرأة التي لا قمل في منزلها وواجبات اسرتها ولكنها ايضا لها دورها الفعال في بناء مجتمعهما .

٣. عدم وعى المرأة بحقوقها وواجباتها وضرورة تقدمها للمشاركة في بناء بلدها

نظرا لارتفاع نسبة الامية بين النساء في مصر والتي تصل الى ٥٠% وذلك من واقع تعداد السكان والاسكان لعام ١٩٩٦ ، فإن درجه وعى المرأة بالحقوق الكثيرة التي اعطاها لها القانون واكد عليها الدستور تعتبر محدودة مثل حقها من التعليم والعمل على قدم المساواة مع الرجل - وحق الانتخاب والترشيح لكل المناصب السياسية المختلفة سواء للمجالس المحلية او للمجالس النيابية مثل مجلس الشعب والشورى . هذا بالاضافة الى جهل الكثير من النساء حتى بحقوقهن الشرعية تجاه ازواجهن.

لذلك فإن زيادة الوعي بالامور المتعلقة بالمرأة يعتبر احد مسؤوليات برامج الاعلام والتعليم والاتصال

بصفة خاصة وبرامج الاذاعه والتليفزيون والصحافة ووسائل الاعلام المختلفة بصفه عامة

• مجالات الإهتمام الملحة طبقا لوثيقة خطة العمل (بكين) تنحصر في الآتي :

- ١- عبء الفقر الملح والمتزايد على المرأة .
- ٢- عدم المساواة في الحصول على التعليم مع قلة وجود فرص تعليمية .
- ٣- عدم المساواة في سهولة الحصول على الخدمات الصحية والخدمات التابعه لها .
- ٤- عدم كفاية الاليات على جميع المستويات لتشجيع تقدم المرأة
- ٥- العنف ضد المرأة .
- ٦- دفع السلام وتشجيع حل المنازعات وتقليل اثر النزاع المسلح او الصراعات الاخرى على المرأة .
- ٧- عدم المساواة في سهولة حصول المرأة على والمشاركة في تحديد الهياكل والسياسات الاقتصادية والعملية الانتاجية نفسها .
- ٨- عدم المساواة بين الرجال والنساء في المشاركة في السلطة (المسؤوليات الأسرية واتخاذ القرارات على جميع المستويات) .
- ٩- نقص في الوعي بحقوق المرأة والإفتقار الى التمسك بها (على المستوى القومى والدولى) وتمتع المرأة في كل انحاء العالم بكل الحقوق الانسانية .

- ١٠- عدم المساواة في سهولة حصول المرأة على والمشاركة في جميع انظمة الإتصال وخصوصا الإعلام وعدم كفاية حثهم لتشجيع مساهمة المرأة في المجتمع (حث مجالات الاعلام على إظهار مساهمة المرأة في المجتمع) .
- ١١- الإفتقار الى التعرف والمساندة لمساهمة المرأة في إدارة الموارد الطبيعية والحفاظ على البيئة (المرأة والبيئة) .
- ١٢- التمييز المستمر ضد الطفلة الانثى وانتهاك حقوقها في الحياة والحماية والتنمية .

٢- قائمه بالإحصاءات والمؤشرات التي استخدمت لمعالجه قضايا النوع الاجتماعي :

مؤشرات التعليم

رقم مسلسل	المؤشر	مصدر البيانات	طريقة الحساب
١	١- نسبة الامية (١) مستوى الحضر : (١) % الامية (١٠٠ +) (ب) % الامية (١٠٠ - ٢٤)	بيانات التعداد التي تبين الحالة التعليمية لكل من (ذ) أو (ا) لفئات السن (١٠٠ +) وما اذا كان من سكان الريف او الحضر بيانات التعداد التي تبين الحالة التعليمية لكل من (ذ) او (ا) لفئات السن (١٠٠ - ٢٤) وما اذا كان من سكان الريف او الحضر	للتفاصيل : للسن (١٠٠ +) ، التمييز بين (ذ) ، (ا) ذ = عدد الاميين (ذ) في الحضر (١٠٠ +) لسنة معينة X ١٠٠ عدد (ذ) في الحضر (١٠٠ +) لنفس السنة ا = عدد الاميات (ا) في الحضر (١٠٠ +) لسنة معينة X ١٠٠ عدد (ا) في الحضر (١٠٠ +) لنفس السنة ذ = عدد الاميين (ذ) في الحضر (١٠٠ - ٢٤) لسنة معينة X ١٠٠ عدد (ذ) في الحضر (١٠٠ - ٢٤) لنفس السنة ا = عدد الاميات (ا) في الحضر (١٠٠ - ٢٤) لسنة معينة X ١٠٠ عدد (ا) في الحضر (١٠٠ - ٢٤) لنفس السنة
٢	مستوى الابتدائي : (ا) نسبة الالتحاق بالابتدائي (١٠٠ - ٩) *	بيانات مدارس المرحاه الابتدائية ومديريات التربية والتعليم	(ذ) = عدد المتحقين بالابتدائي في سنة معينة X ١٠٠ عدد (ذ) بين السكان (٩ - ٥) لنفس السنة (ا) = عدد (ا) المتحقات بالابتدائي في سنة معينة X ١٠٠ عدد (ا) بين السكان (٩ - ٥) لنفس السنة
	نسبة التسرب من الابتدائي ذ (١٠٠ - ٩) *	كالمسابق	ملحوظة : التسرب = عدد المسجلين اول العام - عدد المقيدون في امتحانات اخر العام (بحسب التسرب لكل سنوات مرحلة الابتدائي ، لسنة معينة) (ذ) = عدد (ذ) المتسربين من الابتدائي لسنة معينة X ١٠٠ عدد (ذ) المتحقين بالابتدائي اول السنة (ا) = عدد (ا) المتسربات من الابتدائي لسنة معينة X ١٠٠ عدد (ا) المتحقات بالابتدائي اول السنة (ذ) = عدد (ذ) المتسربين من الابتدائي لنفس السنة

<p>تحسب المؤشرات بنفس طريقة حساب مؤشرات المرحلة الابتدائية مع احلال بيانات المرحلة الاعدادية مكان بيانات المرحلة الابتدائية (مع مراعات ان بداية سن الالتحاق بالاعدادى ١٠ سنوات ، و الفترة العمرية للتعليم الاعدادى بين السكان هي (١٠-١٣)</p>	<p>بيانات مدارس المرحلة الاعدادية</p>	<p>١ - مستوى الاعدادى (أ) نسبة الالتحاق بالاعدادى (ب) نسبة التسرب من الاعدادى</p>	<p>٣</p>
<p>تحسب المؤشرات بنفس طريقة حساب مؤشرات المرحلة الابتدائية مع احلال بيانات المرحلة الثانوية مكان بيانات المرحلة الابتدائية (مع مراعاة ان بداية سن الالتحاق بالثانوى ١٤ سنة) ، و الفترة العمرية للتعليم الثانوى بين السكان هي (١٤ - ١٦)</p> <p>ملحوظة نظرا للتدخل الحتمي بين فئات السن للمراحل الثلاثة ، فان افضل المؤشرات السابقة هي التي تحسب نسبة (ا / ذ) لكافة حالات الالتحاق و التسرب و الاعداد مع المقارنة الزمنية</p>	<p>بيانات مدارس المرحلة الثانوية</p>	<p>٢ - مستوى الثانوى (أ) نسبة الالتحاق بالثانوى (ب) نسبة التسرب من الثانوى</p>	
<p>* تحسب كما في المعاهد الزراعية ، مع احلال بيانات الجامعات * نظرا لاحتمال عدم توافر كل انواع الكليات في كل المحافظات من الانسب ان تشير مؤشرات الجامعات الى مؤشرات كل كلية على حده</p>	<p>بيانات الكليات الجامعية بالمحافظة</p>	<p>٣ - الجامعات (أ) نسبة الالتحاق (ب) نسبة التسرب (ج) نسبة الاعداد</p>	
<p>* لكل من التخصصات المذكورة المؤشر : عدد (أ) المتحقات بالتخصص لسنة معينة $100 \times$ عدد (ذ) المتحقين بالتخصص لنفس السنة (يمكن المقارنة بعام اخر ، بعد ٥ سنوات مثلا) يلاحظ ان مؤشرات التخصصات المذكورة قد تكون متكررة مع مؤشرات الجامعات ٠٠ و عموما فاستخدامها يعطى مجالا مؤشرات سواء على مستوى الكليات ككل او التخصصات</p>	<p>بيانات الالتحاق بالفرقة الاولى فى كل من التخصصات المذكورة لسنة معينة</p>	<p>١ - مؤشرات عامة (أ) النساء المتحقات لكل ١٠٠ رجل في ١ - الفنون الحرة * ب- العلوم الطبيعية** ج- الرياضيات و الحاسبات *** د- الهندسة</p>	<p>٤</p>

• مثل الرسم و النحت و الزخرفة ٠٠ الخ و سميتها المشتركة اعتمادها على الابداع و الخيال الانساني في

كليات الفنون .

**مثل الطبيعة و الاحياء و الكيمياء ٠٠ الخ (تخصصات كليات العلوم)

*** و من فروعها الهندسة و الجبر و التفاضل و التكامل و حساب المثلثات ٠٠ الخ (الاقسام و التخصصات

بكليات العلوم و الهندسة)

		<p>هـ - العمارة و تخطيط المدن و - الزراعة والعلوم الانسانية م - القانون ن - الطب التمريض</p>	تابع ٤
<p>قيمة المؤشر في كل المستويات المذكورة :</p> <p>(أ) عدد (أ) القائمت بالتدريس في (مستوى معين) لسنة ما X ١٠٠ (ذ) عدد (ذ) القائمين بالتدريس في (نفس المستوى) لنفس السنة</p> <p>ملاحظات</p> <p>* القائمين بالتدريس يشمل كل المستويات المشاركة في التدريس في كل حالة بصرف النظر عن الدرجة العلمية فمثلا القائمين بالتدريس في الجامعات و المعاهد العليا تشمل المعهدين (بكالوريوس او ليسانس) و المدرسين المساعدين (ماجستير) و المدرسين و الاساتذة المساعدين و الاساتذة (دكتوراه)</p>	بيانات مؤسسات المراحل التعليمية المذكورة	<p>ب - المدرسين في كل مستوى (ذ) ، (أ) % ا- حضانة و رياض أطفال ب- ابتدائي ج- اعدادي د- ثانوي هـ- معاهد متوسطة و- معاهد عليا ى- الجامعات</p>	

المؤشرات الصحية

رقم مسلسل	المؤشر	مصدر البيانات	طريقة الحساب
١	توقعات الحياة ذ ١	توقعات الحياة من جداول الحياة المبينة على بيانات التعداد	تعتمد على اعداد جداول الحياة باستخدام معدلات الوفيات العمرية
٢	صحة الأطفال (أ) : معدل الوفيات اقل ذ من سنة لكل ١ ١٠٠٠ ولادة حية	التعداد و تقرير التنمية البشرية و المصادر المحلية للسجلات المدنية	حساب كل منهما : الحصول على البيانات من السجلات المحلية (ذ) ، (أ) كل على حدة لسنة معينة ثم قسمة كل منها على الولادات حية (ذ) ، (أ) مفصلة X ١٠٠٠ في كل حالة
	(ب) : معدل وفيات الاطفال ذ (٥ - ١)	البسط من الاحصاءات الحيوية و المقام من التعداد	حساب كل منهما (باستخدام بيانات السجلات المدنية المحلية) ذ = $\frac{\text{الوفيات (٥-١) من الذكور لسنة ما} \times 1000}{\text{مجموع الذكور (٥-١) لنفس السنة}}$ ١ = $\frac{\text{الوفيات (٥-١) من الاناث لسنة ما} \times 1000}{\text{مجموع الاناث (٥-١) لنفس السنة}}$

<p>التطعيم (١)</p> <p>ذ = عدد (ذ) (صفر-١) المطعمين بالتطعيم (١) اخر سنة X ١٠٠٠</p> <p>جملة عدد (ذ) ، (صفر - ١) لنفس السنة</p> <p>١ = عدد (١) (صفر-١) المطعمين بالتطعيم (١) اخر سنة X ١٠٠٠</p> <p>جملة عدد (١) ، (صفر-١) لنفس السنة</p> <p>و نفس الصيغة لكل من التطعيمات الاخرى (٢،٣) الخ مع تغيير الارقام من (١) الى (٢) & (٣) ، الخ في كل حالة</p>	<p>كالتالي</p>	<p>(ج) :</p> <p>% تغطية الاطفال بالتطعيمات</p> <p>ذ</p> <p>١ (١) ، (٢) ، (٣)</p>	<p>٢ (تابع)</p>
<p>(ذ) = عدد حالات نقص الوزن (ذ) ، (صفر-٥) اخر سنة X ١٠٠</p> <p>مجموع الاطفال (ذ) في فئة السن (صفر-٥) نفس السنة</p> <p>(١) = عدد حالات نقص الوزن (١) ، (صفر-٥) اخر سنة X ١٠٠</p> <p>مجموع الاطفال (١) فئة السن (صفر-٥) نفس السنة</p>	<p>الوحدات الصحية المحاية ، ووحدات رعاية الطفولة ونتائج المسوح المتخصصة كالتالي</p>	<p>تغذية الأطفال (صفر-٥ سنوات)</p> <p>(١) :</p> <p>نقص الوزن</p> <p>ذ</p> <p>١</p>	<p>٣</p>
<p>(ذ) = عدد حالات تخلف النمو (ذ) ، (صفر-٥) سنوات اخر سنة X ١٠٠</p> <p>مجموع الاطفال (ذ) ، (صفر-٥) نفس السنة</p> <p>(١) = عدد حالات تخلف النمو (١) ، (صفر-٥) سنوات اخر سنة X ١٠٠</p> <p>مجموع الاطفال (١) ، (صفر-٥) نفس السنة</p>	<p>المصدر السابق</p>	<p>(ب) :</p> <p>تخلف النمو</p> <p>ذ</p> <p>١</p>	
<p>(ذ) = عدد حالات الانيميا (ذ) ، (صفر-٥) سنوات اخر سنة X ١٠٠</p> <p>مجموع الاطفال (ذ) ، (صفر-٥) نفس السنة</p> <p>(١) = عدد حالات الانيميا (١) ، (صفر-٥) سنوات اخر سنة X ١٠٠</p> <p>مجموع الاطفال (١) ، (صفر-٥) نفس السنة</p>	<p>المصدر السابق</p>	<p>(ج) :</p> <p>الانيميا</p> <p>ذ</p> <p>١</p>	
<p>لأخسر سنة = مجموع عمر الامهات عند الولادة للسن (١٥-١٩)</p> <p>عدد الولادات (احياء او غير احياء) للامهات (١٥-١٩)</p>	<p>السجلات المدنية للمواليد (يسجل عمر الام عند ولادة الطفل)</p>	<p>الصحة بين المراهقات (١٥-١٩)</p> <p>(١) : متوسط العمر عند الولادة للامهات سن (١٥-١٩)</p>	<p>٤</p>
<p>عدد الولادات للامهات (١٥-١٩) لسنة X ١٠٠</p> <p>عدد (١) ، (١٥-١٩) لنفس السنة</p>	<p>بيانات التعداد و السجلات المدنية</p>	<p>(ب) :</p> <p>معدل الخصوبة (١٥-١٩) سيدة ١٠٠٠</p>	
<p>عدد مستخدمي موانع الحمل من المتردين على هذه المراكز X ١٠٠</p> <p>اجمالي عدد المتردين (ذ) ، (١) كل على حدة</p>	<p>الوحدات الصحية و مراكز تنظيم الاسرة (دراسات حالة منها)</p>	<p>صحة المرأة (٢٠ +)</p> <p>(١) : نسبة استخدام موانع الحمل ذ</p> <p>١</p>	<p>٥</p>

*يحسب المؤشر لكل تطعيم على حدة ١ ، ٢ ، ٣ ، الخ ، بالاسم المحدد لكل تطعيم (الثلاثي ، الحصبة ، الدرن ، شلل الاطفال ١٠٠٠٠ الخ)

تابع ٥	(ب) : تطعيم الامهات ضد التيتانوس	وحدات رعاية الامومة و تنظيم الاسرة	عدد حالات التطعيم من الامهات المترددات X ١٠٠ أو عدد حالات التطعيم بين الامهات لسنة معينة X ١٠٠ اجمالي حالات الولادات لنفس السنة
	(ج) : الامهات برعاية قبل الولادة	الوحدات الصحية و مراكز رعاية الامومة و الطفولة	عدد المترددات على مراكز رعاية الامومة قبل الولادة لسنة معينة X ١٠٠ جملة عدد الولادات لنفس السنة هذا المقياس سيكون متحيزا الى اسفل ، حيث لن يحسب حالات الرعاية قبل الولادة خارج مراكز رعاية الامومة (ولذلك من المفيد و المهم حسابه لسنوات مقارنة)
	(د) : الولادات تحت اشراف متخصص	بيانات يطلب الحصول عليها في السجلات المدنية عند تسجيل الولادة (حية او غير حية)	يحسب المؤشر لكل من : طيب - ممرضة - داية مدربة على حداة على النحو التالي عدد الولادات تحت اشراف متخصص (يحدد) لسنة معينة X ١٠٠ جملة عدد الولادات (حية أو غير حية) لنفس السنة (من المهم مقارنة التطور لكل من الحالات الثلاثة)
٦	التممكن من الخدمات الصحية (١) عدد الاطباء لكل ١٠٠٠٠ مواطن	المصادر الصحية او المحلية سجلات نقابة الاطباء	عدد الاطباء X ١٠٠٠٠ عدد السكان بالمحافظة
	(ب) % عدد الممرضات / الاطباء	المصادر الصحية المحلية او سجلات نقابة الاطباء	عدد الطبييات X ١٠٠ عدد الاطباء
	(ج) عدد الممرضات / ١٠٠٠ مواطن	المصادر الصحية المحلية ، او سجلات نقابة الاطباء	عدد الممرضات X ١٠٠٠) عدد السكان بالمحافظة
٧	الوفيات و اسبابها (١) وفيات الامهات لكل ١٠٠٠٠٠ (١٥ - ٤٩)	السجلات المدنية ، مطلوب بيان بالامهات في شهادة الوفيات	عدد الوفيات من الامهات (١٥-٤٩) لسنة ما X ١٠٠٠٠٠ عدد (١) (١٥-٤٩) لنفس السنة
	(ب) وفيات الامهات لاسباب متعلقة بالولادة مباشرة	السجلات المدنية ، مطلوب بيان بسبب وفيات الامهات	* العدد عام ١٩٩٠ ، مقارنة بالعدد عام ١٩٩٥ * عدد وفيات الامهات لاسباب تتعلق بالولادة مباشرة X ١٠٠٠ عدد الولادات في نفس السنة

التشغيل و البطالة

رقم مسلسل	المؤشر	مصدر البيانات	طريقة الحساب
١	البطالة في الحضر ذ ١ (المعطل هو الشخص المستعد للقبول بالعمل عند الاجر الساند و لا يجده)	التعداد مديرية القوى العاملة ، اتحاد العمال	(ذ) = عدد المعطلين (ذ) في الحضر بمحافظة (١٢-٦٥) لسنة ما X ١٠٠ عدد (ذ) في الحضر بمحافظة (١٢-٦٥) لنفس السنة (١) = عدد المعطلات (١) في الحضر بمحافظة (١٢-٦٥) لسنة ما X ١٠٠ عدد (١) في الحضر بمحافظة (١٢-٦٥) لنفس السنة
٢	البطالة في الريف ذ ١	نفس المصدر السابق	(ذ) = عدد المعطلين (ذ) في الريف بمحافظة (١٢-٦٥) لسنة ما X ١٠٠ عدد (ذ) في الريف بمحافظة (١٢-٦٥) لنفس السنة (١) = عدد المعطلات (١) في الريف بمحافظة (١٢-٦٥) لسنة ما X ١٠٠ عدد (١) في الريف بمحافظة (١٢-٦٥) لنفس السنة

التشغيل في القطاعات الاقتصادية

رقم مسلسل	المؤشر	مصدر البيانات	طريقة الحساب
٣	(١) التشغيل في ذ القطاع الزراعي بالمحافظة أ	التعداد مديرية القوى العاملة ، اتحاد العمال	(ذ) = عدد (ذ) المشغلين بالزراعة (١٢-٦٤) لسنة ما X ١٠٠ عدد (ذ) فئة العمر (١٢-٦٤) لنفس السنة (١) = عدد (١) المشغلات بالزراعة (١٢-٦٤) لسنة ما X ١٠٠ عدد (١) فئة العمر (١٢-٦٤) لنفس السنة
٤	(٢) التشغيل في ذ القطاع الصناعي أ بالمحافظة	نفس المصدر السابق	(ذ) = عدد (ذ) المشغلين بالصناعة (١٢-٦٤) لسنة ما X ١٠٠ عدد (ذ) فئة العمر (١٢-٦٤) لنفس السنة (١) = عدد (١) المشغلات بالصناعة (١٢-٦٤) لسنة ما X ١٠٠ عدد (١) فئة العمر (١٢-٦٤) لنفس السنة

التشغيل الحكومي و غير الحكومي

رقم مسلسل	المؤشر	مصدر البيانات	طريقة الحساب
٥	(١) التشغيل في ذ القطاع الحكومي أ	مديريات المحافظة و وحدات الحكم المحلي	(ذ) = عدد (ذ) المشتغلين بالقطاع الحكومي (٦٥-١٢) لسنة ما X ١٠٠ عدد (ذ) فئة العمر (٦٥-١٢) لنفس السنة (أ) = عدد (أ) المشتغلين بالقطاع الحكومي (٦٥-١٢) لسنة ما X ١٠٠ عدد (أ) فئة العمر (٦٥-١٢) لنفس السنة
٦	(٢) التشغيل في ذ القطاع العام أ	وحدات القطاع العام بالمحافظة، وهي المشروعات الانتاجية و الخدمة التابعة للدولة مثلة بالمحافظة	(ذ) = عدد (ذ) المشتغلين بالقطاع العام (٦٥-١٢) لسنة ما X ١٠٠ عدد (ذ) فئة العمر (٦٥-١٢) لنفس السنة (أ) = عدد (أ) المشتغلين بالقطاع العام (٦٥-١٢) لسنة ما X ١٠٠ عدد (أ) فئة العمر (٦٥-١٢) لنفس السنة
٧	التشغيل في القطاع الخاص الرسمي ذ أ	التعداد، نقابات العمال السجلات التجارية و الصناعية و مديرية القوى العاملة	(ذ) = عدد (ذ) المشتغلين بالقطاع الخاص الرسمي (٦٥-١٢) لسنة ما X ١٠٠ عدد (ذ) فئة العمر (٦٥-١٢) لنفس السنة (أ) = عدد (أ) المشتغلين بالقطاع الخاص الرسمي (٦٥-١٢) لسنة ما X ١٠٠ عدد (أ) فئة العمر (٦٥-١٢) لنفس السنة
٨	التشغيل في ذ القطاع الخاص أ غير الرسمي	المسوح الخاصة دراسات الحالة	(ذ) = عدد (ذ) المشتغلين بالقطاع الخاص غير الرسمي (٦٥-١٢) لسنة ما X ١٠٠ عدد (أ) فئة العمر (٦٥-١٢) لنفس السنة (أ) = عدد (أ) المشتغلين بالقطاع الخاص غير رسمي (٦٥-١٢) لسنة ما X ١٠٠ عدد (أ) فئة العمر (٦٥-١٢) لنفس السنة

أنواع النشاط في القطاع غير الرسمي

رقم مسلسل	المؤشر	مصدر البيانات	طريقته الحساب
٩	(١) التشغيل في ذ الصناعات ا التحويلية بالقطاع غير الرسمي	المسوح الخاصة دراسات حالة	كالمؤشرين السابقين للقطاع غير الرسمي مع استبدال بيانات البسط ببيانات التشغيل في الصناعات التحويلية غير الرسمية
١٠	(٢) التشغيل في ذ المواصلات غير أ الرسمي	كالسابق	كالمؤشرين السابقين للقطاع غير الرسمي مع استبدال بيانات البسط ببيانات التشغيل في أنشطة المواصلات بالقطاع غير الرسمي
١١	(٣) التشغيل في* ذ الخدمات بالقطاع غير الرسمي ا	كالسابق	كالمؤشرين السابقين للقطاع غير الرسمي مع استبدال بيانات البسط ببيانات التشغيل في أنشطة الخدمات بالقطاع غير الرسمي
١٢	استقرار العمل** (١) ، (٢)	كالسابق	(ذ) = عدد(ذ) يعقود مؤقتة في القطاع غير الرسمي (٦٥-١٢) لسنة ما X ١٠٠ عدد (ذ) فئة العمر (٦٥-١٢) لنفس السنة (أ) = عدد(أ) يعقود مؤقتة في القطاع غير الرسمي (٦٥-١٢) لسنة ما X ١٠٠ عدد (أ) فئة العمر (٦٥-١٢) لنفس السنة

التوزيع المهني لنشاط المرأة

رقم مسلسل	المؤشر	مصدر البيانات	طريقة الحساب
١٣	(١) عدد النساء/١٠٠ رجل في النشاط المهني و الفني	التعداد والدراسات الخاصة ومديريات القوى العاملة	(أ) عدد(أ) في الانشطة المهنية و الفنية لسنة ما ١٠٠ X (ذ) عدد (ذ) في الانشطة المهنية و الفنية لنفس السنة
١٤	(٢) عدد النساء/١٠٠ رجل في الوظائف الادارية	نفس المصدر السابق	(أ) عدد(أ) في الوظائف الادارية لسنة ما ١٠٠ X (ذ) عدد(ذ) في الوظائف الادارية لنفس السنة
١٥	(٣) النساء/١٠٠ رجل بين بعض السعاة و العمالة المشاهدة	كالسابق	عدد(أ) في وظائف السعاة و العمالة المشاهدة لسنة ما ١٠٠ X عدد(ذ) في وظائف السعاة و العمالة المشاهدة لنفس السنة
١٦	(٤) النساء/١٠٠ رجل بين عمال البيع	كالسابق	عدد(أ) في وظائف عمال البيع لسنة ما ١٠٠ X عدد(ذ) في وظائف عمال البيع لنفس السنة
١٧	(٥) النساء/١٠٠ رجل بين عمال الخدمات	كالسابق	عدد(أ) في وظائف عمال الخدمات لسنة ما ١٠٠ X عدد(ذ) في وظائف عمال الخدمات لنفس السنة
١٨	(٦) النساء/١٠٠ رجل بين عمال الزراعة و ما يرتبط بها	كالسابق	عدد(أ) في وظائف عمال الزراعة و ما يرتبط بها لسنة ما ١٠٠ X عدد(ذ) في وظائف عمال الزراعة و ما يرتبط بها لنفس السنة
١٩	(٧) النساء/١٠٠ رجل بين عمال الانتاج و المواصلات	كالسابق	عدد(أ) في وظائف عمال الانتاج و المواصلات لسنة ما ١٠٠ X عدد(ذ) في وظائف عمال الانتاج و المواصلات لنفس السنة

٣- البيانات الاضافية المطلوبة والمشكلات التي تعترض توفر البيانات ودقتها

بالرغم من وفرة المؤشرات الخاصة بأوضاع النساء في مصر ومقارنتها بتلك الاوضاع الخاصه بالرجل فلا يزال هناك بعض النقص في بعض المجالات المطلوبة لتحديد الفجوة بين الجنسين مثل مؤشرات مساهمه المرأة في الحياه العامه وايضا المؤشرات الخاصه بوضع المرأة والجريمه مثل نسبة النساء الضحايا او نسبة النساء المسئولات عن جرائم معينه ومقارنتها بنسبة الذكور المسئولون عن نفس الجرائم .

٣-١ مؤشرات الجريمة:

بالرغم من اهمية دراسة المرأة وعلاقتها بالجريمة سواء مسئوله عنها ام ضحية لها فلا توجد كثير من الدراسات التي تتعرض لهذه النقطة . لذلك فعلى وزاره الداخليه توفير بيانات عن الجرائم والمساجين حسب النوع وكذلك نسب الضحايا سواء اناث ام ذكور بصفه دوريه

٣-٢ النقص في مؤشرات مساهمه المرأة في الحياة العامه :

يعد هناك نقص كبير في المؤشرات الخاصه بمشاركة المرأة من الحياة العامه حيث لاتتوفر بيانات تفصيليه عن المناصب التي تشغلها المرأة والرجل في مجلس الشعب والشورى ومدى مشاركتها في اعمال الجلسات ومناقشه القوانين لمجلس الشعب والشورى وايضا في المجالس المحليه على مستوى المحافظات كما أنه يوجد حصر للنساء الشاغلات الوظائف العليا في المواقع السياسيه والمدنيه مثل النساء العاملات في مكتب رئيس الجمهورية ، مكتب رئيس الوزراء وكلاء الوزارات وايضا العاملات في المستوى الاول في المجال الاقتصادي ، في الحقل القانوني والسياسي . ولتحديد الفجوة بين الجنسين بالاضافة الى ماسبق فإنه من المهم ايضا معرفه المديرين والمديرات في شركات القطاع العام والخاص

٤- منهجيه العمل في مشروع تطوير احصاءات النوع :

- اولا: تم عقد ورشه عمل في تونس في الفترة من ٩-١٤ يونيو ١٩٩٧ حول تطوير برامج وطنيه للاحصاءات المصنفة حسب النوع في البلدان العربيه الداخلة في الاتفاق وقد كان من اهداف الورشه مايلي :-
- ١- اطلاع الاخصائيين ومستخدمي الاحصاءات على التدابير والاحتياجات المرتبطة بوضع برنامج للاحصاءات المصنفة حسب النوع على كل من الصعيد الوطني والاقليمي والدولي .
 - ٢- تعريف المشتركين على نهج غايته تعيين قضايا النوع وتحديد الاحصاءات والمؤشرات ذات الصلة .
 - ٣- اسداء الارشاد بشأن تقييم مدى توفير البيانات ونوعيتها .
 - ٤- النظر في اساليب تجميع وتحليل الاحصاءات المصنفة حسب نوع الجنس وتقديمها الى جمهور عريض .
 - ٥- إعداد خطط عمل وطنيه لتطوير برامج للاحصاءات المصنفة حسب النوع والتوجيه باعتماد إطار لتنسيق انشطه المشروع على الصعيد الاقليمي .

وخلال هذه الورشه قامت د/ بثينه الديق ممثله لمصر بعرض تقريرا عن البيانات والمعلومات المتوفرة فضلا عن استعراض مصادر البيانات المرتبطة بمجموعه من المؤشرات الهامه مع إظهار الفجوات في إحصاءات النوع المتوفرة في مصر وقد كان ضمن الورشه ايضا نجبه من الخبراء مستخدمي البيانات للمشاركة في هذه الورشه حتى يكون لديهم علم تام بما هو متوفر من إحصاءات في كل دوله مشاركته لخدمه اغراض التخطيط القومي في كل منها.

وقد كان من نتائج هذه الورشه اعداد خطه عمل لوضع تقرير يشمل وضع المرأة والرجل في كل مصر تمهيدا لتنظيم ورشه عمل اخرى وطنيه لعرض هذا التقرير ثم ندوه إقليميه لعرض تقارير كل الدول العربيه المشاركه معا .

٥- الأنشطة المنفذة بخصوص التحسين والتطوير في مجال جمع البيانات وعرضها في مصر

وبالنسبة لمصر فقد اعقبت ورشه العمل الاقليمي التي أقيمت في تونس خلال الفترة من ٩ - ١٤ يونيو ١٩٩٧ القيام بعدة أنشطة تتضمن الآتي :

أولاً : تشكيل لجنة توجيهية عليا برئاسة السيد الوزير اهاب علوي رئيس الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء

ثانياً : تم تشكيل لجنة تنفيذية (فنية) من ممثلي الوزارات والهيئات والمجالس القومية المعنية بالمرأة في مصر مثل وزارة الصحة/ وزارة التعليم / وزارة الشؤون الاجتماعية / المجلس القومي للامومة والطفولة هذا بالإضافة الى اعضاء من معهد التخطيط القومي والجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء للمشاركة في إعداد هذا التقرير الهام والذي سوف يسهم بلا شك في الاعداد للتخطيط الطموح للنهوض بالمرأة في مصر .

ثالثاً : عقد ورشه عمل وطنيه اقيمت في مصر في ١٤ ديسمبر ١٩٩٧ اشترك فيها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء مع معهد التخطيط القومي ومنظمة الاسكوا وممثلي منظمة UNDP بالإضافة الى العديد من الجهات الحكوميه والبحثيه المختلفه وقد كانت اهداف هذه الورشه مايلي :

- ١ - زيادة الوعي بمكانه المرأة والرجل في المجتمع
- ٢- تشجيع الحوار بين متخذي القرار وواضعى السياسات من جهة وبين العاملين في مجال تدعيم المرأة من جهة اخرى
- ٣- ابراز الحاجة الى تبني اصلاحات في مجال السياسات والقيام بمزيد من جمع البيانات والبحث والتحليل المتعلق بمكانه المرأة والرجل .
- ٤ - ايجاد معايير موضوعيه لتقييم التقدم باتجاه المساواة بين المرأة والرجل وتكافؤ الفرص .
- ٥ - تدعيم جهود العاملين في مجال المساواة بين الجنسين وتحسين ظروف المرأة بشكل خاص .

وقد تم تقديم أربع أوراق بحثيه في هذه الورشة هي :-

- ١- الفجوة في احصاءات النوع
 - ٢- اولويات قضايا المرأة بعد مؤتمر بكين
 - ٣- وضع المرأة والرجل في مصر
 - ٤- مشروع اعداد كتاب عن وضع الرجل والمرأة في مصر
- اعداد د. بشينه الديب
اعداد د. فاطمة خفاجي
اعداد د. عزه سليمان
اعداد د. احمد حسين

الفجوة في احصاءات النوع

اعداد د . بشينه الديب

تهدف هذه الورقة الى عرض الاحصاءات والمؤشرات المصرية التي تساعد في تحديد وضع المرأة واطهار الفجوة بين اوضاع الرجل والمرأة في مصر في محاولة للفت نظر المخططين وواضعى السياسات القومية لتحسين اوضاع المرأة في مصر وتضييق الفجوة بين الرجال والنساء وذلك بالاعتماد على الجداول المصممه بواسطة خبراء الامم المتحدة في كتاب (Engendering Statistics 1996) والعمل على توضيح ما اذا كانت البيانات المتوفرة تلبى احتياجات المهتمين بدراسة اوضاع المرأة ام لا كذلك تحاول الورقة القاء الضوء على النقص في بعض الاحصاءات المطلوب توافرها لمحاولة الوصول الى ادق التقديرات المتعلقة بوضع المرأة المصرية مع ايضاح للصعوبات التي تواجهها في سبيل تحقيق هذا الهدف . وتناولت الدراسة الجوانب المختلفة لتوضيح الفجوة بين النوعين بحيث تشمل الوضع الديموجرافي والصحي والتغذوي والتعليمي ومساهمته المرأة في النشاط الاقتصادي مقارنة بالرجل ومستوى الدخل ومدى مساهمة المرأة في دخل الاسره والمرأة كرئيس للاسره مقارنة بالرجل والتحركات السكانية والهجرة الداخليه والخارجيه لكلا النوعين ومؤشرات مساهمة المرأة في الحياة العامه ومؤشرات الجريمة .

وانتهت الدراسة الى انه بالرغم من وفرة المؤشرات الخاصه بأوضاع النساء في مصر ومقارنتها بتلك الاوضاع الخاصه بالرجل فلا يزال هناك بعض النقص في بعض المجالات المطلوبه لتحديد الفجوة بين الجنسين مثل مؤشرات مساهمة المرأة في الحياة العامه مثل المشاركة في الانتخابات وايضا المؤشرات الخاصه بوضع المرأة والجريمة . وكذلك البيانات الخاصه بالمرأة كرئيس للاسرة في التعدادات المستقبلية واوصت الدراسة باهمية الاهتمام بتوفير مثل هذه البيانات وذلك لتحديد وضع المرأة في هذه الجوانب الحيويه وذلك مقارنة بوضع الرجل وكذلك اوصت بضرورة الاخذ بتوجيه الامم المتحدة لعام ١٩٨٨ الخاص بوضع تصنيفات رب الاسرة حسب النوع .

وضع المرأة والرجل في مصر

اعداد : د . عزه سليمان

تهدف هذه الورقة الى النظر الى وضع الرجل والمرأة من خلال الابعاد الديموجرافيه والصحيه الابعاد الاجتماعيه والابعاد الاقتصاديه لتحديد الفجوات بين كل من الرجل والمرأة . كذلك تهدف الدراسة الى تقييم قاعدة البيانات المتاحة ووضع التوصيات لسد هذه الفجوات .

وباستعراض المؤشرات المختلفه بالنسبه لوضع المرأة والرجل من منظور الابعاد الديموجرافيه والصحيه والابعاد الاجتماعيه والابعاد الاقتصاديه اكدت الدراسة ان هناك خصائص خاصه للريف واخرى للحضر وخصائص خاصه لكل من المحافظات " العواصم " ومحافظات الدلتا " الوسط " ومحافظات الصعيد (الجنوب) . ومحافظات الحدود والمحافظات الساحليه (الشمال والشرق) .

كذلك اشارت الدراسة الى بعض النقص في قاعدة البيانات فقد اقتصرنت النتائج فقط في البعد الصحي على معدلات الوفيات وتوقع الحياه عند الميلاد وتحصين الاطفال ومعاناه سوء التغذية للاطفال وفي البعد الاجتماعى على التعليم والاميه وفي البعد الاقتصادي على معدلات الاشتغال والبطاله ونسب الاشتغال وفقا لاقسام المهن ولفئات

الحالة العمليه (سن العماله ١٢-٦٤ سنه) كذلك اشارت الدراسة الى عماله الاطفال (٦-١١ سنة) .

وانتهت الدراسة الى التوصيات التاليه :

- ضرورة تحديد الفروق البيولوجيه بين الرجل والمرأة بالاضافه الى الفروق في السمات الشخصيه وانواع الادوار الاجتماعيه التي يقوم بها كل على حده وابعادها وعلاقات التفاعل والتشابك الاجتماعى للنوع .
- ضرورة رسم سياسات التعليم والصحه والعماله في ضوء تأكيد بعض الفروق وازالة البعض الاخر بحيث يتحقق الاشباع لكل من المرأة والرجل في ضوء الثقافه المصريه في مرحله التحول الاقتصادى وما يتشعب منها بالنسبه للعمر والنوع والطبقه الاجتماعيه للفرد .

اولويات قضايا المرأه بعد مؤتمر بكين

اعداد : د . فاطمه خفاجى

تناولت هذه الورقه اولويات قضايا المرأه التي تناولها كل من الطرح الحكومى والطرح الاهلى المتمثل في المنظمات غير الحكوميه بعد انعقاد المؤتمر الرابع للمرأه الذى انعقد في مدينه بكين بالصين .

وقد توصلت الدراسة الى ان هناك اهتمام من جانب الحكومه بالاحتياجات اليوميه للمرأه من صحه وتعليم اما بالنسبه للاحتياجات الاستراتيجيه فقد توصلت الدراسة الى ان المرأه المصريه في حاجه شديده لتبني الحكومه لمطالبها الاستراتيجيه الخاصه بالاصلاح التشريعى من اجل تحسين وضع المرأه داخل الاسره وداخل المجتمع الاوسع وخاصه في مجال الاحوال الشخصيه وقانون الجنسيه وقانون العقوبات .

واوصت الدراسه بضروره ان يكون هناك طرحا اكثر وضوحا لقضايا المساواه بين الجنسين وخاصه انها قضيه اساسيه لحقوق الانسان والديموقراطيه وهناك احتياجات لعرض المشاكل الاساسيه لقضايا العنف ضد المرأه بأشكاله المتعدده وان التخوف من تناول هذه القضايا الهامه حتى تضمن ارضاء بعض التيارات السياسيه ليس من شأنه فقط الاضرار بمصالح المرأه الاستراتيجيه بل مصالح المجتمع بأسره ومصالح الاسره ايضا ولا بد ان يفتح الحوار بين الجانب الحكومى والجانب الاهلى من اجل الاتفاق حول اهداف واحده تسعى لتحسين وضع المرأه المصريه .

مشروع اعداد كتاب عن المرأه والرجل في مصر

اعداد : د . احمد حسين

وتحدث الدكتور / احمد حسين عن مشروع اعداد كتاب عن المرأه والرجل في مصر واوضح ان اهداف الكتاب تتمثل في زياده الوعي بمكانه المرأه والرجل في المجتمع وتشجيع الحوار بين متخذى القرار وواضعى السياسات في مجال تدعيم المرأه وابراز الحاجه الى تبني اصلاحات في مجال السياسات ومزيد من جمع البيانات والبحث والتحليل المتعلق بمكانه المرأه والرجل وايجاد معايير موضوعيه لتقييم التقدم باتجاه المساواه بين المرأه والرجل وتدعيم جهود العاملين في هذا المجال . وتمثل مصادر البيانات في تعدادات السكان والمسوح بالعينه والسجلات والملفات وقد اوصى الباحث ان تشمل التغطيه لوضع الرجل والمرأه في كل من المناطق الريفيه والحضرية كلما امكن وذلك خلال الفتره ١٩٧٠ - ١٩٩٦ .

ومن المقترح ان يشمل الكتاب السكان والاسره المعيشيه والبيئيه والتعليم والتدريب والصحه والانجاب والعمل

والاقتصاد والحياة العامة وتولى المناصب القيادية وذلك بالنسبة للمرأة مقارنة بالرجل بالاضافة الى :

- المرأة والهجرة الداخلية والخارجية
- المرأة والحياة العامة وتولى المناصب القيادية
- توصيات للنهوض بالمرأة المصرية .

رابعا : بعد الانتهاء من اعداد هذا الكتاب قامت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكو ESCWA) بالاشتراك مع الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ومعهد التخطيط القومى بعقد ورشه العمل الوطنيه الثانيه بحضور كل من منتجى ومستخدمى البيانات الخاصه باحصاءات النوع لدراسه محتوى هذا الكتاب .

ومن ثم تم عقد ورشه العمل الوطنيه الثانيه فى يومى ٨ ، ٩ أغسطس ١٩٩٩ بالجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء بالاشتراك مع معهد التخطيط القومى واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (إسكوا) كما حضر ورشه العمل ممثلى عن صندوق الامم المتحدة ، اليونيسيف ، المجلس القومى للطفولة والامومه والصندوق الاجتماعى بالاضافه الى مستخدمى البيانات من الوزارات المختلفه وواضعى السياسات حيث تم عرض التقرير الخاص بالمرأه والرجل فى مصر - صورة احصائيه ومراجعته اهداف التقرير كذلك تم تقسيم السادة الحضور الى مجموعات عمل كل مجموعه اختصت بمراجعته قسم من اقسام الكتاب .

ثم قامت بصياغه وعرض نتائج عمل كل مجموعه على حدة وبعد ذلك قام السيد الدكتور احمد حسين بعرض استراتيجيات المرحلة القادمه والتوصيات التى من شأنها رفع مستوى احصاءات النوع وتحسينها فى الدول المشاركه .

خامسا : من الجدير بالذكر ان معهد التخطيط القومى وبالتنسيق مع الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء يقوم ايضا بالعديد من الانشطة لاثارة الوعى بقضايا النوع (GENDER) بين العاملين فى مختلف الوزارات المعنيه (الصحة والتعليم والشئون الاجتماعيه والتخطيط والمجالس المحليه) وعدد اخر من الاجهزة الحكوميه وقد كان ضمن هذه الانشطه عقد عدة ندوات نذكر منها :

- ١- ندوة بالقاهرة لمدة يومين ٢١-٢٢ / ١١ / ١٩٩٨
- ٢- ندوة موسعه بالفيوم لمدة خمسة ايام ٦- ١٢ / ١٢ / ١٩٩٨
- ٣- ندوة بالقاهرة لمدة يومين ٦- ٧ / ٣ / ١٩٩٩

وقد دعى الى هذه الندوات ممثلون من الوزارات والاجهزة الحكوميه والخبراء من الجامعات والمعاهد العلميه المتخصصه بغرض ادخال قضايا النوع فى التخطيط الخاص بكل هذه الوزارات والاجهزة المعنيه بالاضافه الى اثاره وعى الخبراء كل فى مجال تخصصه بقضايا النوع فى مصر .

الانشطة المنفذه بخصوص التحسين والتطوير في مجال جمع واستخدام بيانات النوع

الاجتماعى من خلال وحدة المرأة والطفل :

وقد قامت وحدة المرأة والطفل برئاسة الدكتور ه / بثينه الديب (وهى الوحدة المعينه بإعداد إحصاءات النوع الاجتماعى) بالآتى :

- ١- إنشاء قاعدة بيانات خاصه بالنوع الاجتماعى وتحديثها
- ٢- إصدار كتاب " المرأة والرجل فى مصر - صورة إحصائية ١٩٩٨ وتحديثه ٢٠٠٠
- ٣- إصدار كتاب " قضايا تدعيم دور المرأة فى المجتمع المصرى "
- ٤- إعداد معلقات حائطيه ومطويات وتحديثها .
- ٥- قام الجهاز المركزى للتعبئه العامه والاحصاء (الدكتور ه / بثينه الديب) بالتعاون مع المركز الديموجرافى بالقاهره بإعداد برنامج تدريبي للنوع الاجتماعى لبعض القيادات الطبيعيه (العمد والمشايخ) بالاضافه الى بعض العاملين فى المنظمات غير الحكوميه فى مختلف محافظات الجمهوريه لمدة خمس ايام لعدد (١٥ متدرب) لكل دورة تدريبيه وذلك لعدد ٢٠ دوره تدريبيه وتهدف هذه البرامج الى :
- تشجيع المشاركين على مناقشه المهام والادوار والمسئوليات المكلف بها كل من الرجال والنساء ، الاطفال (الذكور والاناث) من الاسر بمختلف الطبقات الاجتماعيه .
- مساعدة المشاركين على التميز بين المهام المبيئه على اساس اجتماعى والمهام المبيئه على اساس الفروق البيولوجيه .
- توعيه المشاركين بأدوار النوع الاجتماعى وفهم العوامل المختلفه التى تؤثر على الادوار المكلف بها الرجال والنساء فى مجتمعاتهم .
- شرح الاحتياجات اللازمه للرجال والنساء لتأديه الادوار المعينه لهم من قبل المجتمع مع التمييز بين الاحتياجات العمليه والاحتياجات الاستراتيجيه للمرأة .
- توضيح كيفيه الوصول الى / والسيطرة على الموارد والتشديد على قضيه المشاركة كجزء من الوصول الى / والسيطره على الموارد .
- الوضع الحالى للنوع الاجتماعى فى مصر مع تحديد الفجوات وكيفيه سد فجوة النوع الاجتماعى فى المجالات المختلفه مثل السكان ، الصحة ، التعليم ، القوانين والتشريعات والمشاركه السياسيه .
- تعريف المشاركين بأساليب دمج قضيه النوع الاجتماعى فى مجالات الصحة والتعليم والبيئه بالاضافه الى اساليب المتابعه والتقييم من خلال منظور النوع الاجتماعى .
- ٦- كذلك قامت د/ بثينه الديب و د / عزه سليمان بالتعاون مع المجلس القومى للمرأة بتدريب العاملات فى المجلس القومى للمرأة على النوع الاجتماعى .
- ٧- كذلك شارك الجهاز المركزى للتعبئه العامه والاحصاء (الاستاذ ه / نايله حسن محمود) فى الاجتماع الاقليمى حول المؤشرات الاجتماعيه فى إطار تنفيذ ومتابعه المؤتمرات العالميه ومؤتمرات القمه للامم المتحده فى البلدان العربيه (١٠/٢٩ - ١١/١ - ٢٠٠٠ / مسقط ، عمان) حيث قامت أ / نايله بعرض الاحصاءات الخاصه بالخدمات الاجتماعيه المقدمه للأسرة بصفه عامه وللمرأة بصفه خاصه فى جمهوريه مصر العربيه .

٨- أيضا تم عقد عدة جلسات عمل مع مشغولى تنفيذ التعداد العام للسكان بالجهاز المركزى للتعبئة العامه والاحصاء حيث تم الاخذ بالتوصيات الخاصه بوضع تصنيفات رب الاسرة حسب النوع موضع التنفيذ فى التعدادات القادمه .

٦ - الاستخدام الوطنى لاحصاءات النوع الاجتماعى فى مجال صياغه ومراقبه السياسات والخطط لادماج المرأة فى القطاعات المختلفه:

تم وضع تصور لادماج النوع الاجتماعى فى خطة الدولة الخمسية القادمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ٢٠٠٢ - ٢٠٠٧ كما تم اعداد ورقه عمل لكيفية ادماج النوع الاجتماعى فى الاستراتيجيه فى المجالات المختلفه كما يلى:

٦-١ الصحة و السكان و البيئه :

الأهداف الاستراتيجية :

- تعميم الرعاية الصحية و الصحة الإنجابية للمرأة
- تحسين نوعية الخدمات الصحية و تسهيل حصول المرأة على هذه الخدمات ، على الأخص فى المناطق المحرومة فى الريف و الصعيد و العشوائيات
- الحد من ظواهر العنف ضد المرأة (مثل ختان الإناث)
- تخفيض معدل إنتشار أمراض الجهاز البولى التناسلي
- توصيل المياه النقيه و الصالحة للشرب و خدمات المرافق العامة إلى المنازل فى الريف و المناطق المحرومة

الإجراءات :

- إصدار و تطبيق قانون التأمين الصحى الإجماعى الشامل حتى تتمتع المرأة غير العاملة و العاملة فى القطاع غير الرسمى بمظلة التأمين الصحى
- الاهتمام بصحة المرأة فى كل مراحل عمرها المختلفه لتلبية إحتياجاتها الصحية الخاصة فى كل مرحلة
- إجراء أبحاث عملية خاصة بصحة المرأة و الأمراض الخاصة بها فى المراحل المختلفه من عمرها
- توفير خدمات الصحة العامة للمرأة فى الأماكن العامة و أماكن العمل و المدارس و مراعاة نظافتها
- توفير الوسائل و الأدوات الصحية التى تحتاجها المرأة فى حياتها اليومية بأسعار مناسبة
- الكشف المبكر عن الأورام شائعة الانتشار بين النساء فى مصر
- توفير سبل سلامة الصحة النفسية للمرأة
- تشجيع الطبيبات و الممرضات على العمل فى الريف و الصعيد و المناطق النائية و تقديم الحوافز اللازمة لذلك
- تطوير مناهج كليات الطب لتخريج أطباء مجتمع مؤهلين للعمل مع السيدات فى الريف و خاصة فى الصعيد و المجتمعات البدوية
- توفير الرائدات الريفيات لنشر الوعى الصحى و البيئى بين السيدات فى الريف و الصعيد

- تحديث الخريطة الصحية للمرأة
- ضمان الاستدامة لكل مشروعات صحة المرأة
- إدماج نظم الإدارة البيئية المتكاملة ضمن البرامج التدريبية المختلفة للعاملين في كل القطاعات الإنتاجية و الخدمية
- توعية المرأة بمتطلبات النظافة العامة و كيفية الحفاظ على البيئة و الموارد و خفض معدلات التلوث بأنواعه المختلفة ، وكذلك توعيتها بالأنماط الصحية للاستهلاك و ذلك حفاظا على البيئة و ضمانا لاستدامة التنمية

٦-٢ التعليم و التدريب

الأهداف الاستراتيجية :

- تحسين نوعية التعليم والقضاء على تسرب البنات من التعليم الأساسي في بعض المحافظات
- وضع مناهج تعليمية تتميز بحساسيتها نحو الأدوار الإجتماعية الخاصة بكلا الجنسين والتي تخلو من كل مظاهر التمييز ضد المرأة في كل مراحل التعليم
- تخفيض معدلات أمية المرأة الى أدنى حد ممكن .
- تشجيع البنات على الالتحاق بالتخصصات الحديثة ودراسة العلوم والرياضيات والتكنولوجيا والكمبيوتر .
- إعطاء البنات فرصا متساوية للحصول على التدريب بكل انواعه .
- تنمية القدرات والارتقاء بمهارات المدرسين في المراحل التعليمية المختلفة .
- تطوير الخطط والأنظمة التعليمية والمناهج والكتب المدرسية وطرق التدريس القائمة بما يتلائم ويستجيب لظروف ذوى الاحتياجات الخاصة .

الإجراءات:

- التوسع في برامج وحملات محو الأمية للإناث والقضاء على أسباب إحجام الإناث عن الالتحاق بفصول محو الأمية والتسرب منها .
- تشجيع الخريجات الجامعيات الجدد على العمل كمدرسات في فصول محو الأمية للإناث وتوفير الحوافز اللازمة
- إعداد وتأهيل المعلمات والمشرفات والموجهات في فصول محو الأمية ، و توفير الحوافز اللازمة للدارسات
- التنسيق بين كل الجهات التي تعمل في مجال محو أمية الإناث وبين هيئة محو الأمية وتعليم الكبار .
- تفعيل دور جميع العناصر الواردة بالمادة الأولى في القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩١ للقيام بدورهم في الحملة القومية لمحو الأمية .
- التوسع في نظام مدارس المجتمعات المحلية ومدارس الفصل الواحد .
- توفير الوجبات الغذائية والزري المدرسي والتأكد على تنفيذ القرار الوزاري الخاص بتسديد الرسوم المدرسية لغير القادرات من الطالبات .
- دعم الأسر الفقيرة لتمكينها من استمرار بناتها في التعليم .

- إصدار وثيقه تأمين لتعليم البنات .
- توفير برامج تدريبية للمعلمين والمشرفين تهدف إلى توعيتهم بالأدوار الاجتماعية لكلا الجنسين ومفهوم النوع الاجتماعي والتنمية .
- مراعاة التوزيع الجغرافي المناسب للمدرسات بحيث تقضي على نقص المدرسات في الريف والصعيد والمناطق النائية .
- تطوير وتحديث مراكز التدريب وزيادة أعدادها وانتشارها في كل أنحاء البلاد وذلك للوفاء بالاحتياجات الخاصة والمتزايدة للمرأة في مجال التدريب .
- تضمين الاتفاقيات الدولية الخاصة بالمرأة والطفل في مناهج التعليم في المدارس والجامعات .
- مساعدة ذوى الاحتياجات الخاصة على النمو الشامل المتكامل روحيا وخلقيا وفكريا واجتماعيا وبدنيا الى أقصى ما تسمح به إمكانياتهم ، وإكسابهم المهارات التي تمكنهم من الحياة المستقلة والمشاركة البناءة في تقدم المجتمع .

٦-٣ الشئون الاجتماعية :

الأهداف الاستراتيجية :

- غرس القيم الاجتماعية الإيجابية المتعلقة بقضايا وأدوار المرأة في نفوس النشء والشباب ، والقيم الإيجابية الأخرى مثل الانتماء والمشاركة والعمل التطوعي والنشاط الاجتماعي الأهلي .
- العمل على الحد من ظاهرة تأنيث الفقر والتركيز في هذا المجال على المرأة العائلة لأسرة .
- تطوير المجتمعات الجديدة والمناطق العشوائية والمخرومة بتوفير كافة أنواع الخدمات الاجتماعية وذلك لتحقيق مزيد من التنمية الاجتماعية للمرأة .
- تشجيع القطاع الخاص على القيام بمسؤولياته الاجتماعية والمشاركة الإيجابية في العمل الاجتماعي من أجل النهوض بالمرأة .
- زيادة الاهتمام بالمرأة المعوقة

الإجراءات

- برامج توعية للقضاء على القيم التي تعوق تقدم و تنمية المرأة
- تفعيل دور الجمعيات الأهلية في تنمية المرأة في الحضر والريف و المناطق النائية و العشوائية و المخرومة
- مساعدة المرأة الفقيرة و العائلة لآسر على إقامة مشروعات صغيرة مدرة للدخل عن طريق توفير التدريب و التمويل اللازم لإقامة مثل هذه المشروعات مع العمل على نشر المشروعات الصغيرة غير التقليدية و الاستفادة ما أمكن بالتطور التكنولوجي المناسب
- التوسع في إقامة دور و نوادي للمسنين و تزويدها بكل ما تحتاجه المرأة المسنة
- التوسع في إنشاء دور الحضانه والارتقاء بمستواها حتى تقدم خدمة لائقة تساعد المرأة العاملة
- التوسع في إنشاء مراكز خدمة المرأة العاملة و تطوير و تحديث هذه المراكز بما يرتفع و مستوى الخدمات التي تقدمها

- تطوير مشروع الرائدات الاجتماعيات و تفعيل دورهن في المجتمعات الجديدة و المناطق العشوائية والنائية المحرومة
- التوسع في إنشاء الأندية النسائية في الريف و الصعيد و المجتمعات الجديدة و المناطق العشوائية لرفع مستوى وعى المرأة و زيادة مشاركتها في الحياة العامة و تطوير برامج هذه الأندية بما يتلائم مع متغيرات العصر
- التوسع في إنشاء مكاتب التوجه و الاستشارات الأسرية لمساعدة المرأة على القيام بدورها الأسرى بنجاح ، و الإسهام في تحقيق الاستقرار الأسرى
- منع الممارسات الضارة ضد المرأة و محاربة ظاهرة العنف ضدها
- استحداث مشروعات لإيواء المرأة العائلة لأسر
- تخصيص مؤسسات خاصة بالرعاية الاجتماعية للمرأة المعوقة و تطوير برامج العمل بهذه المؤسسات بما يتلائم و احتياجاتها الخاصة

٦-٤ العمل

الأهداف الإستراتيجية :

- إعلاء قيمة عمل المرأة و مشاركتها الاقتصادية
- القضاء على بطالة الإناث و ظاهرة تأنيث الفقر
- القضاء على المعوقات الاجتماعية و الثقافية و الاتجاهات المتطرفة التي تنادى بعودة المرأة إلى المنزل و عدم الخروج للعمل
- مساعدة المرأة العاملة على الجمع بين أدوارها المختلفة داخل و خارج المنزل و توفير الخدمات المطلوبة لها على مستوى لائق و بتكلفة معقولة

الإجراءات

- جمع و تحليل البيانات الخاصة بسوق العمل و التي ينبغي أن يراعى فيها معرفة الأوضاع و الاحتياجات الخاصة للمرأة مثل ساعات العمل و الوظائف الرسمية بالمقارنة بالوظائف غير الرسمية و حجم الإنتاجية و تكاليف العمالة في الوحدات الإنتاجية و المؤشرات الخاصة بالأجور
- إيجاد آليات تؤدي إلى تسهيل دخول المرأة إلى سوق العمل و تطوير قدراتها المهنية في القطاع الرسمي
- الربط بين التخصصات التي تدرسها المرأة في مراحل التعليم المختلفة و بين الاحتياجات الفعلية لسوق العمل من العلوم و التكنولوجيا الحديثة
- إعداد برامج التدريب التي تمكن المرأة من دخول سوق العمل و حصولها على فرص عمل منتجة
- إعداد برامج تدريب تحويلي للمرأة المتضررة من الإصلاح الاقتصادي و التخصصية
- مراجعة القانون الموحد للعمل حتى يفي باحتياجات المرأة في مختلف مجالات العمل و يرفع من معدلات تشغيل المرأة و يخفض من معدلات بطالتها
- إنشاء معاش خاص للمرأة غير العاملة و التي تعمل بالقطاع غير الرسمي
- الارتقاء بمهارات و رفع كفاءة المرأة العاملة في القطاع غير الرسمي عن طريق إتاحة حصولها على التدريب و الائتمان و التكنولوجيا الملائمة

٥-٦ المرأة الريفية

الأهداف الإستراتيجية

- القضاء على أمية المرأة الريفية
- تحسين فرص النساء العاملات في الريف في تملك الموارد و الحصول على القروض والتكنولوجيا
- تنمية مهارات المرأة العاملة في الريف
- تخفيف حدة الفقر و على الأخص بين النساء العائلات لآسر
- إدماج المرأة الريفية في مسار صنع القرار
- توعية المرأة الريفية بأساليب الحفاظ على الموارد و الحد من كل أنواع التلوث في البيئة الزراعية

الإجراءات

- تكتيف الحملات القومية لمحور أمية النساء في الريف
- زيادة النسبة المخصصة للمرأة من الأراضي المستصلحة خاصة الخريجات الجدد و النساء العائلات لآسر
- توفير وسائل التكنولوجيا البسيطة في كل مجالات عمل المرأة الريفية
- تدريب النساء على استخدام التكنولوجيا الملائمة حتى يمكن الاستغناء عن عمالة الأطفال
- زيادة نسبة القروض المقدمة للمرأة الريفية في مختلف المجالات و إيجاد أشكال جديدة للاستفادة من هذه القروض
- توفير المشروعات المدرة للدخل للنساء الفقيرات و بالذات النساء العائلات لآسر
- زيادة عدد المرشحات الزراعيات و في جميع مجالات الإرشاد
- زيادة نسبة النساء في الجمعيات التعاونية
- اشتراط مساهمة النساء في مجالس إدارات المشروعات الزراعية بنسبه معقولة
- تشجيع الإناث على الالتحاق بالمدارس الزراعية و مراجعة و تعديل المناهج الدراسية الزراعية
- توعية المرأة الريفية بكيفية ترشيد استهلاك الموارد المائية و حمايتها من التلوث ، و الحد من استخدام المبيدات الحشرية و الأسمدة الكيماوية لإنتاج محاصيل زراعية خالية من التلوث
- توعية المرأة الريفية بأسس النظافة العامة و مبادئ الصحة العامة لرفع مستوى الوعي البيئي و الصحي

٦-٦ الإعلام

الأهداف الاستراتيجية :

- مواجهة و العمل على تغيير القوالب الفكرية المجتمعية الخاملة لدى الرجال و النساء
- دعم الرسالة التي يؤديها الإعلام بحيث يصبح له دور تعليمي و تثقيفي إلى جانب كونه أداة لدعم مكانة المرأة و تحسين وضعها الإجتماعي
- التعريف بقضايا المرأة وفقا لتقييم احتياجاتها الحقيقية و وفقا لتحليل أوضاعها و البيانات المتوفرة عنها من خلال

- مراكز الأبحاث و المؤسسات المختصة
- التوعية بضرورة القضاء على ظاهرة العنف ضد المرأة داخل و خارج المنزل و التأكيد على أن حقوق المرأة من حقوق الإنسان
- توجيه الاهتمام إلى الإعلام المحلي المرئي و المسموع و عدم قصر الاهتمام على الإعلام المركزي

الإجراءات

- إنشاء وحدة رصد إعلامي
- تصميم رسائل اجتماعية يثها الإعلام بلغة مفهومة لكل فئات النساء في الريف و الحضر بهدف رفع المستوى الثقافي للمرأة
- تصميم برامج إعلامية ثقافية لرصد الحركة النسائية في مصر و الإعلان عنها و إلقاء الضوء على مساهمات المرأة في الحياة العامة بكل جوانبها
- برامج توعية تنقي الموروثات الثقافية و العادات و التقاليد الاجتماعية من الجوانب السلبية التي تتعلق بالمرأة ، و تبرز الجوانب الإيجابية و تحافظ عليها
- برامج توعية دينية بمكانة المرأة في الشرائع السماوية موجهة للرجال و النساء و الشباب و الأطفال في كل مكان
- توعية العاملين في الصحافة و التلفزيون و كافة أجهزة الإعلام بقضايا المرأة و ضرورة القضاء على كافة أشكال التمييز ضدها
- وقف الإعلانات التي تظهر المرأة بصورة غير لائقة أو تستغلها كأداة جنسية
- محاربة تكريس الإعلام للمعتقدات و السلوكيات الخاطئة و اللغة السوقية
- زيادة أعداد مراكز الإعلام التابعة للقطاع الإعلامي الداخلي بالهيئة العامة للاستعلامات لتغطي كل أنحاء الجمهورية
- تصميم برامج توعية خاصة لرجال الدين و خاصة في المناطق الريفية
- تصميم رسائل بيئية غير مباشرة تتخلل كل البرامج و الأعمال الدرامية في كل وسائل الإعلام و موجهة للمرأة بكافة المستويات التعليمية و الفكرية و الاجتماعية ، و التي بدورها قد تؤدي إلى تغيير أنماط سلوكها التي تؤثر في الحفاظ على البيئة و استدامة التنمية

الأهداف الاستراتيجية :

- القضاء على أشكال التمييز ضد المرأة بما يتفق مع مبادئ حقوق الإنسان و مبادئ المساواة و العدالة التي أقرها الدستور المصري و الشرائع السماوية
- استخدام التشريع كأداة ديناميكية لزيادة و تفعيل مشاركة المرأة في الأنشطة السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية
- زيادة وعي المرأة بحقوقها و التزاماتها القانونية و العمل على إزالة المعوقات التي تعطل ممارسة هذه الحقوق و تكثيف الجهود نحو الأمية القانونية للمرأة المصرية
- الحد من ظاهرة العنف ضد المرأة
- ضمان توفير الحقوق و الحماية القانونية للمرأة الريفية و المرأة العائلة لأسرة

الإجراءات

- مراجعة القوانين الجديدة لضمان التزامها بأحكام الدستور و مراعاتها لمصالح المرأة المصرية
- تنقية التشريعات و القوانين و اللوائح و القرارات السائدة من الأحكام المخالفة للدستور و التي تتضمن تمييزاً ضد المرأة
- اقتراح التشريعات التي تحفز مؤسسات الدولة الحكومية و غير الحكومية و الأحزاب السياسية على زيادة أو تفعيل مشاركة المرأة السياسية باستخدام أدوات التمييز الإيجابي وفقاً لأحكام الاتفاقية الدولية للقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة
- تطوير المناهج الدراسية في المدارس و الجامعات ، و خصوصاً كليات الحقوق ، بحيث تتضمن دراسة حقوق المرأة في الدستور و القانون و مبادئ المساواة و العدالة التي تكفلها الشرائع السماوية ، و كذا دراسة الاتفاقية الدولية للقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة باعتبارها من اتفاقيات حقوق الإنسان
- دراسة ظاهرة العنف ضد المرأة بكل أشكالها داخل البيت و في العمل و الأماكن العامة و اقتراح الحلول و السياسات و البرامج ، سواء التشريعية أو غيرها لمواجهة هذه الظاهرة
- زيادة أعداد الإناث من خريجات كلية الشرطة لضرورة وجود شرطية في كل قسم من أقسام الشرطة لتقديم العون للمرأة سواء كانت مجنبا عليها أو جانية و للتعامل مع الأطفال و الأحداث
- العمل على فتح أبواب و فرص العمل و التدريب أمام المرأة في كافة المجالات المتعلقة أو المقيدة
- متابعة حسن تطبيق القوانين و خصوصاً القوانين المنظمة لحقوق المرأة في العمل و التأمينات الاجتماعية و الحقوق السياسية و القوانين العقابية و غيرها

الأهداف الاستراتيجية

- تعظيم المشاركة السياسية للمرأة استكمالاً لمسيرة الديمقراطية
- زيادة أعداد النساء في المجالس التشريعية و النقابات و الأحزاب و المجالس المحلية
- تعظيم مشاركة المرأة في المجالات المختلفة للحياة العامة
- تعظيم تواجد المرأة في مواقع اتخاذ القرار و الوظائف الإدارية العليا
- زيادة درجة الانتماء للوطن و الاعتزاز بالهوية الثقافية و الحضارية المصرية
- رفع مستوى إدارة شئون الدولة و المجتمع نتيجة زيادة المشاركة السياسية للمرأة و مشاركتها في الحياة العامة

الإجراءات

- رصد و توثيق تجربة المرأة في انتخابات ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ ، للتعرف على إيجابيات و سلبيات تجارب المرأة في الانتخابات التشريعية للاستفادة بها في الانتخابات القادمة
- القضاء على سلبية المرأة في مجال المشاركة السياسية ، و زيادة أعداد النساء اللاتي يملكن بطاقات انتخابية و زيادة أعداد المرشحات في الانتخابات العامة
- تقليص أعداد النساء اللاتي لم يستخرجن بطاقات تحقيق شخصية
- توعية الناخبات بأهمية التصويت و المشاركة في الانتخابات ، و كيفية الاختيارات بين المرشحين و المرشحات
- حث النساء على المشاركة و التقدم للترشيح في الانتخابات
- الاهتمام بتوعية المرأة منذ حداثة عمرها بأهمية دورها كمواطنة و كمشارك أساسي في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و في المحافظة على الموارد و البيئة
- دعوة الأحزاب السياسية إلى إدراج النساء على قوائمها الانتخابية

٧ - افضل السبل المقترحة لزيادة التعاون و الأتصال بين البلدان العربية :

- ضرورة التأكيد على الجهات المعنية بالاحصاءات على اهمية توفير هذه الاحصاءات على اساس النوع الاجتماعي
- ضرورة الاتفاق على توحيد المؤشرات التي يمكن من خلالها الوقوف على الفجوه النوعيه في مختلف البلدان العربية و كيفية مواجهتها .
- عقد المزيد من الندوات وورش العمل المشتركة بين البلدان العربية للوقوف على الوضع الحالي لكل من المرأه و الرجل في هذه البلدان
- عرض تجارب البلدان العربية المشاركه في الندوات في كيفية مواجهه الفجوه النوعيه و العمل على تضيق هذه الفجوة و ذلك بمدف تبادل الخبرات و الاستفادة من التجارب المختلفه

- ضرورة العمل على انشاء وحدات خاصه لإحصاءات النوع في الجهات المنتجه للإحصاءات تكون لها السلطه في تغيير اسلوب جمع البيانات بما يخدم قضيه النوع.

وبالتالى نوصى بالعمل على انشاء وحده احصاءات النوع بالجهاز المركزى للتعبئه العامه والاحصاء باعتباره الجهه الرئيسيه لجمع ونشر البيانات بجمهوريه مصر العربيه . على ان تكون لها سلطه التدخل في تغيير تصميم استمارات واسلوب جمع البيانات بما يوفر الإحصاءات التى تخدم قضيه النوع وذلك اسوة بوحدة النوع الاجتماعى التى تم إنشائها بالمعهد القومى للتخطيط الذى يعتبر من الجهات المستخدمه للبيانات.

- ان إنشاء موقع إقليمى على شبكه الانترنت عن إحصاءات النوع الاجتماعى سوف يكون له أثر كبير في تدعيم التعاون القائم بين البلدان العربيه في هذا الشأن ومن المقترح ان يكون الجهاز المركزى للتعبئه العامه والأحصاء هو الجهه المسئوله عن امداد هذا الموقع بالبيانات والاحصاءات المطلوبه على ان يكون ذلك من اختصاص وحدة إحصاءات النوع بالجهاز بعد إنشائها.